

## فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2020-2000

### Effectiveness of monetary policy instruments in achieving monetary stability in Algeria during the period 2000-2020

سامية عزازي<sup>1\*</sup>، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر،  
azzazi.samia@univ-alger3.dz

عبد الرحمان بن ساعد<sup>2</sup>، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر،  
ab.bensaad@yahoo.fr

تاريخ قبول المقال: 2022/07/07

تاريخ إرسال المقال: 2022/01/09

#### الملخص:

إن الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على أهمية السياسة النقدية ومدى مساهمتها في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر للفترة 2000-2020، وهذا من خلال القيام بدراسة تحليلية لتطور أدوات السياسة النقدية ودورها في التحكم في المعروض النقدي والتضخم، وقد تم التوصل إلى أن أدوات السياسة النقدية ساهمت في تحقيق الاستقرار النقدي لفترات دون الأخرى، وهذا يعود لطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يتميز بالتبعية لقطاع المحروقات والتي تعد المصدر الأول لنمو الكتلة النقدية و ارتفاع الناتج الإجمالي، لذا فمن المستحسن العمل على تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى، لتحقيق مستوى أفضل من النمو الاقتصادي.

**الكلمات المفتاحية:** الاستقرار النقدي، السياسة النقدية، الكتلة النقدية، التضخم.

#### Abstract:

The objective of this study is to understand the importance of monetary policy and the extent of its contribution to monetary stability in Algeria for the period 2000-2020. This is done through an analytical study of the evolution of monetary policy instruments and their role in controlling the money supply and inflation. It was concluded that monetary policy instruments have contributed to monetary stability for intervals, and this is due to the nature of the Algerian economy, which is characterized by dependence on the fuel sector, which is the primary source of growth of the monetary bloc and the rise in gross output. It is therefore advisable to work on the development of other economic sectors, in order to achieve a better level of economic growth.

\*المؤلف المرسل: عزازي سامية.

**Key words:**monetary stability, monetary policy,monetary mass, inflation

## المقدمة:

في ظل التغيرات والتطورات الاقتصادية العالمية، كان لزاما على الدول مواكبة هذه الموجة للمحافظة على استقرارها وبحثها عن تحقيق النمو، ومن بين أهم السياسات التي كانت تعتمد عليها هي السياسة النقدية من أجل التحكم في الوضعية الاقتصادية الكلية وسعيها للمحافظة على الاستقرار النقدي، وعليه فإن للسياسة النقدية مكانة هامة من بين السياسات الاقتصادية الأخرى خاصة بعد أن دعمها الاقتصادي ميلتون فريدمان مترأس المدرسة النقدية وأعاد لها أهميتها، فأصبحت كل الدول تعتمد عليها في معالجة الاختلالات والمشاكل الاقتصادية الكلية، وكذا تعمل على تحقيق التوازن النقدي ومنه تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي.

الجزائر وكغيرها من الدول النامية التي تعاني من عدة مشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية، كان لزاما عليها البحث عن مجموعة من الحلول للخروج من هذه الدائرة، فكان أولها الانتقال من النظام الاقتصادي الموجه إلى إتباع نظام اقتصاد السوق وكذلك قيامها بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية خاصة في نظامها المصرفي الذي اتخذ حلة جديدة بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10، الذي أولى أهمية كبيرة للسياسة النقدية واعتمد على أدواتها الغير مباشرة كأدوات أساسية لمواجهة الاختلالات الاقتصادية سعيا منه إلى تحقيق الاستقرار في الأسعار، و باحثا عن تحقيق الاستقرار النقدي من خلال تحكمه في الكتلة النقدية التي تنعكس على كل المؤشرات الاقتصادية الكلية.

تميزت فترة الألفينيات بتحقيق سيولة هيكلية في الاقتصاد الجزائري الناتجة عن الارتفاع المذهل في أسعار البترول في السوق العالمية، والتي أدت لارتفاع احتياطي الصرف الأجنبي والتخلص من عجوزات ميزان المدفوعات والموازنة العامة، وبالتالي أصبحت الجزائر في حالة راحة مالية لغاية سنة 2014 أين تعثرت بالأزمة النفطية والتراجع الهائل لأسعار البترول التي أدت لتسجيل نوع من الاختلال في الاقتصاد، لذا كان أمام بنك المركزي مهمة المحافظة على الاستقرار النقدي سواء الداخلي أو الخارجي، وذلك بالاستعانة بالأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية وتطبيقها حسب الوضعية السائدة، وأيضا تعثر الاستقرار النقدي خلال الأزمة الصحية covid 19 التي ألحقت ضرارا كبيرا بالاقتصاد.

من خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

**ما مدى مساهمة أدوات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر للفترة 2000-2020؟**

وبغرض الإجابة عن الإشكالية السابقة نستعين بالأسئلة الفرعية التالية:

- إلى أي حد تساهم أدوات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي؟

- ما مدى تحكم بنك الجزائر في المعروض النقدي من خلال استعانته بالأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية؟

لذا يستلزم طرح الفرضيات التالية:

- أدوات السياسة النقدية تساهم بشكل فعال في تحقيق الاستقرار النقدي.

- تعد السياسة النقدية المطبقة من قبل بنك الجزائر فعالة في التحكم في الكتلة النقدية.

وتهدف الدراسة إلى:

- معرفة ما إذا كانا لاقتصاد الجزائري يتميز بنوع من الاستقرار النقدي خلال الفترة التي تميز فيها بالسيولة الهيكلية.

- بالإضافة إلى التعرف على مدى مساهمة أدوات السياسة النقدية المطبقة في تحقيق الاستقرار النقدي الذي يعد كهدف نهائي.

منهج الدراسة:

قمنا باتباع المنهج التحليلي من أجل القيام بالدراسة التحليلية لأثر السياسة النقدية على الاستقرار النقدي.

### المبحث الأول: عرض نظري للسياسة النقدية والاستقرار النقدي.

إن السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها العديد من الدول سواء المتقدمة أو النامية في معالجة الاختلالات الاقتصادية لما لها من تأثير على القطاع المصرفي، وبالأخص السياسة الائتمانية من خلال أدواتها الغير مباشرة، كما يمكنها التحكم في العرض النقدي لكبح جماح التضخم وتحقيق الاستقرار في الأسعار، كما أن معظم الدول تبحث عن تحقيق الاستقرار النقدي من خلال معالجة ميزان المدفوعات تزامنا والحفاظ على استقرار أسعار الصرف بالإضافة إلى محاربة الضغوط التضخمية وتحقيق مستويات متدنية من البطالة، لذا سوف نتطرق في هذا المبحث للتعرف على السياسة النقدية في المطلب الأول أما المطلب الثاني فخصص لتطرق إلى الاستقرار النقدي.

### المطلب الأول: التطرق لمفاهيم عامة للسياسة النقدية.

تعتمد السلطة النقدية في تحقيق أهدافها على السياسة النقدية لما لها من أهمية كبيرة، ولتتميز هذه السياسة بالفعالية يجب معرفة الوقت المناسب والبيئة اللازمة للتطبيقها سواء توسعية أو انكماشية، وهذا لبلوغ أهدافها المسطرة، لذا سوف نتطرق من خلال هذا المطلب للتعرف على السياسة النقدية بأنواعها وكذا التعرف على أهدافها النهائية التي تتوصل إليها من خلال أدواتها الغير مباشرة.

### الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية.

السياسة النقدية هي عبارة عن مجموعة من الأدوات والوسائل والتدابير التي تستخدمها السلطة النقدية لتأثير على الكتلة النقدية بغية تحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة<sup>1</sup>.

- تعني أيضا تدخل البنك المركزي في تحديد كمية النقود في الاقتصاد الوطني ومدى تأثيره على حجم الائتمان، وذلك باستخدام أدوات السياسة النقدية وأيضاً تؤثر على سعر الفائدة وبالتالي يكون لها تأثير على الاستثمار والنشاط الاقتصادي ككل.

### الفرع الثاني: أنواع السياسة النقدية.

تسعى السلطة النقدية لأي بلد إلى تحقيق استقرارها النقدي والاقتصادي من خلال القيام بالعديد من الإجراءات وهنا يكون تطبيقها للسياسة النقدية حسب الوضعية الاقتصادية السائدة في البلد إما أن تكون انكماشية أو توسعية.

أولاً - سياسة نقدية توسعية: تطبق هذه السياسة في حالة الركود الاقتصادي أين يكون التدفق الحقيقي من السلع والخدمات أكبر من التدفق النقدي، وتهدف هذه السياسة إلى زيادة في الكتلة النقدية المتداولة، وبالتالي السماح للبنوك التجارية بمنح الائتمان لتحفيز الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية وهذا لإحداث التوازن في الاقتصاد، ويتم هذا عن طريق تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني وتخفيض سعر إعادة الخصم وشراء أوراق مالية في سوق الأوراق المالية<sup>2</sup>.

ثانياً - سياسة نقدية انكماشية: تطبق هذه السياسة لما يشهد الاقتصاد حالة من التضخم أين يكون المعروض النقدي أكبر من المعروض السلعي، أي تقوم السلطة النقدية بالتقليص من الكتلة النقدية المتداولة، أي بالتوقف عن الإصدار النقدي وإدخال أدوات لإجبار البنوك التجارية عن التقليص في منح الائتمان والحد من الإنفاق على السلع والخدمات، وبالتالي الرجوع بالاقتصاد لحالة من التوازن، ويتم عن طريق زيادة نسبة الاحتياطي الإجباري وزيادة سعر إعادة الخصم وتدخل البنك المركزي في السوق المالي كبائع للأوراق المالية<sup>3</sup>.

### الفرع الثالث: أهداف السياسة النقدية.

1. عبد المطلب عبد الحميد، "السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي"، طبعة رقم 1، الدار الجامعية 2013، ص 18.

2- ذهب علي، "أليات انتقال أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي"، مجلة البحوث والدراسات، جامعة الوادي الجزائر، العدد 24، 2017، ص 274.

3- عقون عبد السلام، "دراسة قياسية لمساهمة أدوات السياسة النقدية في تكرار الأزمات المالية في الأنظمة الاقتصادية"، مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة المسيلة الجزائر، المجلد 11 العدد 1 سنة 2018، ص 66-67.

معظم الباحثين الاقتصاديين قاموا بتقسيم أهداف السياسة النقدية إلى أهداف أولية تتمثل في تكوين مجتمعات الاحتياطات النقدية وضبط ظروف السوق النقدية، وأهداف ثانوية تتمثل في معدلات الفائدة واستقرار أسعار الصرف وأيضا المجتمعات النقدية، والأهداف النهائية التي تعكس أهداف السياسة الاقتصادية وذلك حسب الاقتصادي "نيكولاس كالدور" هي تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وأيضا تحقيق التوظيف الكامل بالإضافة إلى تحقيق معدل عالي من النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، مع الإشارة إلى أنه لا يمكن تحقيق هذه الأهداف في أن واحد كونها تتعارض فيما بينها<sup>4</sup>.

### الفرع الرابع: أدوات السياسة النقدية.

حسب معظم الاقتصاديين يمكننا تقسيم أدوات السياسة النقدية إلى جزئين الأدوات الكمية أو الغير مباشرة و الأدوات النوعية أو المباشرة كالتالي<sup>5</sup>:

أولا - الأدوات الغير مباشرة (الكمية) للسياسة النقدية: وهي الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتحكم في حجم الكتلة النقدية وتغييرها حسب الوضع الاقتصادي السائد والتقليل من الضغوط التضخمية وذلك من خلال جملة من الأدوات نوجزها كمايلي:

**1- معدل إعادة الخصم:** تعد أداة لتدخل البنك المركزي في البنوك التجارية إما برفعه أو تخفيضه وذلك حسب الوضع الاقتصادي السائد.

**2- معدل الاحتياطي الإجمالي (الإلزامي):** تستخدم هذه الأداة للتأثير في العرض النقدي والتحكم في حجم الائتمان المقدم من قبل البنوك التجارية حسب السياسة النقدية المطبقة إن كانت توسعية أو انكماشية.

**3- عمليات السوق المفتوحة:** تستعملها السلطة النقدية من أجل امتصاص أو توفير السيولة حسب الحالة الاقتصادية عن طريق تدخل البنك المركزي كبائع للأوراق المالية أو مشتريا لها.

### ثانيا - الأدوات المباشرة (النوعية) للسياسة النقدية:

يستخدمها البنك المركزي بغرض التأثير على توجه المعروض النقدي والائتمان من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية بصفة عامة ونجد منها سياسة تأطير القروض وسياسة انتقائية للقروض وأيضا سياسة أسعار الفائدة والنسبة الدنيا للسيولة.

بالإضافة لهاته الأدوات نجد أن هناك أدوات أخرى مكملة منها أداة الإقناع الأدبي وإصدار التوجيهات والتعليمات وأداة النشر والإعلان.

4- عبد المطلب عبد الحميد، "السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي"، طبعة رقم 1، الدار الجامعية 2013، ص 92-102.

5- حلبي حكيمة، حلبي ليلي، "تقييم السياسة المالية والسياسة النقدية في الجزائر قبل وبعد الأزمة البترولية خلال الفترة 2001-2017"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة خنشلة الجزائر، العدد 4، ديسمبر 2018، ص 32.

**المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي لاستقرار النقدي.**

يعد الاستقرار النقدي من الأهداف الهامة التي تسعى السلطة النقدية من خلال تطبيق سياستها النقدية الملائمة للوضع الاقتصادي السائد، ويكتسي الاستقرار النقدي أهميته كونه يعكس الوضع الاقتصادي الكلي من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية، لذا من خلال هذا المطلب سوف نتطرق للتعرف على الطريقة الرياضية لحساب معدل الاستقرار النقدي.

**الفرع الأول: تبيان النموذج الرياضي لاستقرار النقدي.**

يعد الاستقرار النقدي الهدف الأول الذي من واجب السلطة النقدية الاهتمام به وتحقيقه، كونه يتمتع بصلة قوية مع باقي المؤشرات الاقتصادية الكلية، ومن خلاله تظهر لنا نتائج السياسة النقدية ومدى مقدرتها من تحقيق التوازن النقدي من خلال المحافظة على القدرة الشرائية للعملة المحلية وكذا المحافظة على الاستقرار في الأسعار في ظل سيادة حرية الأسواق، بما معناه يجب توفر الترابط العيني بين الكتلة النقدية وإجمالي الناتج المحلي<sup>6</sup>.

ونجد أنه من بين أهم المؤشرات التي تعبر عن الاستقرار النقدي هي تحقيق الاستقرار في الأسعار وأيضا استقرار سعر الصرف، كما يجب بناء هيكل أسعار الفائدة ينسجم والظروف الاقتصادية، بحيث أن هذه المؤشرات تمكنا من التحكم في استقرار الوضع النقدي لدولة ما، بالإضافة إلى هذه المؤشرات يوجد معامل لقياسه وتحديده يبني أساسا على مسايرة الكتلة النقدية لمستوى الإنتاج بما يعنى أنه يوجد مقابل للكتلة النقدية على مستوى إجمالي الناتج<sup>7</sup>. وهذا ما أشار إليه الاقتصادي "ميلتون فريدمان" وأصبح يطلق عليه بالاستقرار النقدي ويعرف التغيير في الكتلة النقدية مقابل التغيير في إجمالي الناتج وتعرف بالمعادلة التالية:

بحيث: B : يمثل معامل الاستقرار النقدي.

$\frac{\Delta M}{M}$  : يمثل التغيير في الكتلة النقدية.

$\frac{\Delta Y}{Y}$  : يمثل التغيير في إجمالي الناتج الداخلي.

6- مختاري عادل، بن البار أحمد، "الأثار الاقتصادية للسياسة النقدية على الاستقرار النقدي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية للفترة

1990-2019"، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أحمد دراية أدرار الجزائر، المجلد 09، العدد 02، جوان 2021، ص7.

7- زيرار سمية، موساوي محمد، "مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر في تحقيق الاستقرار النقدي خلال الفترة 1970-2009 -دراسة قياسية-"، مجلة جديد الاقتصاد، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الوطنيين الجزائر، العدد 8، ديسمبر 2013، ص 109.

وعند القيام بتحليل النتيجة نرجع إلى 8:

- إذا كان  $B=1$ ، فإن الاقتصاد في حالة من الاستقرار النقدي الكامل، من خلال توازن العلاقة بين الكتلة النقدية وإجمالي الناتج الداخلي.
- إذا كان  $B>1$ ، فإن الاقتصاد في حالة عدم استقرار نقدي، فلما تكون بدرجة كبيرة أي مبتعدة عن الواحد فهذا يدل على أن السياسة النقدية التوسعية التي زادت من الضغوط التضخمية الناتجة عن التوسع النقدي.
- إذا كان  $B<1$ ، فإن الاقتصاد في حالة عدم الاستقرار النقدي بسبب تطبيق سياسة نقدية تقيدية من أجل الحد من الضغوط التضخمية والتي أدت إلى الانخفاض المستمر في الأسعار، فكلما كان هذا المعامل قريب من الواحد يكون الاقتصاد في حالة من الانكماش وكلما كان بعيد كان الاقتصاد في حالة من الانتعاش.

### المبحث الثاني: دراسة تحليلية لأثر مساهمة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر للفترة 2000-2020.

عرفت الجزائر بداية من سنوات الألفينيات نوع من الراحة المالية لما تكون لديها من احتياطات صرف أجنبية مرتفعة، ويعود هذا إلى ارتفاع أسعار البترول، فمنذ سنة 2002 سجلت الجزائر فائض في السيولة لدى القطاع المصرفي، مما استدعى الأمر تدخل السلطة النقدية من خلال تطبيقها لسياسة نقدية انكماشية من أجل امتصاصها للسيولة الفائضة، بالإضافة إلى أنها تسعى نحو تحقيق الاستقرار النقدي، والذي يمكن التعرف عليه بالطرق الرياضية من خلال للتطورات الحاصلة في الناتج الداخلي الخام، ومعدل النمو في الكتلة النقدية، لذا سوف نتطرق في المطلب الأول إلى السياسة النقدية وأدواتها ومدى، أما المطلب الثاني فخصص لدراسة معامل الاستقرار النقدي.

### المطلب الأول: واقع السياسة النقدية في الجزائر للفترة 2000-2020.

مرت السياسة النقدية في الجزائر بمرحلة مهمة خاصة بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10، أين أصبحت تتمتع بمكانة هامة من بين السياسات الاقتصادية، وهذا بالقيام بالتغيير إلى تطبيق الأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية حسب الوضعية الاقتصادية السائدة، فمن خلال هذا المطلب سوف نتعرف على التطور التشريعي للسياسة النقدية، ثم نتطرق للتطور أدوات السياسة النقدية غير المباشرة خلال هذه الفترة.

8- موساوي سليم، أثر التمويل عن طريق الائتمان المصرفي على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2013، مجلة معارف قسم علوم اقتصادية، جامعة البويرة الجزائر، السنة العاشرة، العدد 19، ديسمبر 2015، ص 316.

## الفرع الأول: التطور التشريعي للسياسة النقدية من خلال تعديلات قانون النقد والقرض 90-10.

شهد الاقتصاد الجزائري العديد من الإصلاحات خاصة بعد البرامج الإصلاحية والتنمية التي سطرته الدولة، وفي بداية الألفية الثالثة بدأت تتشكل فوائض نقدية أين استدعت إلى التغيير من الأدوات النقدية المطبقة، هنا ظهرت بعض الثغرات في قانون النقد والقرض أين استدعى الأمر إلى إجراء بعض التعديلات في بعض المواد لكي تتماشى والوضع الاقتصادي السائد. و( كانت بداية التعديلات من النظام 01-01 الصادر في 27 فيفري 2001 الذي جاء لينص على تنشيط أداة الاحتياطي الإجباري بعدما تخلى عن كل الأدوات المستعملة قبل ظهور فائض السيولة منها معدل إعادة الخصم، وفي هذه الفترة أداة الاحتياطي الإلزامي لم تعد كافية لوحدها لامتصاص السيولة فتم إدراج أدوات أخرى بموجب التعليم 02-02 الصادرة في 11 أفريل 2002 وهي أداة استرجاع السيولة عن طريق النداء للعرض لـ 7 أيام وثلاثة أشهر)<sup>9</sup>.

وبعدها جاء تعديلات الأمر 11-30 المؤرخ في 26 أوت 2003، وهذا بعد محاولات من قبل السلطة النقدية على تكييف نظامها النقدي والمالي مع المقاييس العالمية<sup>10</sup>، كما رسخ هدف الاستقرار النقدي من خلال الاستقرار في الأسعار كهدف نهائي للسياسة النقدية<sup>11</sup>، كما قام هذا الأمر بإرساء مبادئ السياسة النقدية وتحديد أطرها القانونية وادواتها وتكفل بنك الجزائر بتوجيه وإدارة السياسة النقدية، كما قام بتعيين مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية ولها الصلاحيات في إصدار النقد وهذا حسب المادة<sup>12</sup>62، أما فيما يخص التطورات التي جاء بها الأمر 11-03 فيما يتعلق بالأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية فنجدها في المواد التالية: المادة 41 المتعلقة بسبل الأمانات والمادة 42 متعلقة بأداة التسبيقات والمادة 43 أداة القروض بالحساب الجاري والمادة 45 المتعلقة بعمليات السوق المفتوحة، ثم بعدها جاء النظام رقم 02-04 المؤرخ في 4 مارس

9- شلغوم عميروش، "فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015"، دراسة تحليلية، "مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار الجزائر، المجلد 3 العدد 1، مارس 2017، ص 39.

10- رسول حميد، "الاتجاهات الحديثة لسياسة النقدية في الجزائر"، مجلة معارف، جامعة البويرة الجزائر، المجلد 11 العدد 21 سنة 2016، ص 146.

11- بوشنب موسى، "فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية 2000-2013" مجلة معارف، جامعة البويرة الجزائر، المجلد 9 العدد 19 ديسمبر 2015، ص 99.

12- بلوافي محمد، "السياسة النقدية في الجزائر"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تامنغيست الجزائر، العدد 2 سنة 2012، ص 487-488.



2004 الذي حدد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري وأعاد ترسيخها<sup>13</sup>، وبموجب التعليم رقم 04-05 الصادر في 14 جوان 2005 تم إدراج أداة تسهيلة الودائع المغلة للفائدة وتم إدارتها من قبل بنك الجزائر بلوائح وقوانين مختلفة، وفي 2009 تم إصدار النظام رقم 09-02 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها، وفي سنة 2013 تم إضافة أداة استرجاع السيولة لـ6 أشهر وهذا لسابقتها الصادر في 2002.

### الفرع الثاني: تراكم احتياطي الصرف الأجنبي من جراء ارتفاع أسعار البترول خلال 2000-2020.

إن التراكم المسجل في احتياطي الصرف من جراء ارتفاع أسعار البترول يرجع إلى كون الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد على إيرادات المحروقات، كون القطاعات الاقتصادية الأخرى لا تساهم في النمو الاقتصادي كونها لا تتمتع بالكفاءة لدخول الأسواق العالمية، وهذا ما سوف ندرسه من خلال الجدول التالي:

### الجدول رقم 01: تطور احتياطي الصرف الأجنبي تزامنا مع تطور أسعار البترول خلال الفترة 2000-2020.

السنوات	أسعار البترول (دولار للبرميل)	احتياطي الصرف الأجنبي (مليار دولار)
2000	28,5	11,9
2001	24,8	17,96
2002	25,2	23,11
2003	29,0	32,92
2004	38,7	43,11
2005	54,6	56,18
2006	65,7	77,78
2007	74,8	110,18
2008	99,9	143,1
2009	62,3	148,9
2010	80,2	162,22

13 - شليل عبد اللطيف وبن عزة إكرام، "تقييم أدوات السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو دراسة تحليلية للفترة 1990-2017"، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار الجزائر، المجلد 4، العدد 2 سنة 2018، ص 185.

2011	112,9	182,22
2012	111,49	190,66
2013	109,38	194,01
2014	99,68	178,93
2015	52,79	144,13
2016	44,28	114,13
2017	54,12	97,33
2018	71,44	79,88
2019	62,4	62,8
2020	42	48,2

Source : rapports annuels de la banque d'algerie sur « Évolution économique et monétaire en Algérie » rapports 2003,2008 et 2013 ,2015 et 2016,2018.

من الجدول السابق يتبين لنا تطور احتياطات الصرف الأجنبية بشكل مستمر ومتواصل وهذا بسبب الارتفاع المسجل في أسعار البترول كون الاقتصاد الجزائري يعد كالاقتصاد ريعي ففي سنة 2000 كانت نسبة الاحتياطات تبلغ 11,9 مليار دولار مقابل 28,5 دولار للبرميل، ليرتفع سعر البرميل بشكل مستمر بحيث بلغ سنة 2007 بـ 74,8 دولار للبرميل ما أدى لارتفاع احتياطات الصرف إلى 110,18 مليار دولار، وظل هذا الارتفاع في نفس الوتيرة إلى أن بلغ أعلى مستوياته في هذه الفترة سنة 2013 بـ 194,01 مليار دولار أي بنسبة نمو تقدر بـ 1,75% مقارنة بـ 2012 أين قدر بـ 190,66 مليار دولار، وهذا بعد أن بلغ سعر البرميل 111,0 دولار للبرميل سنة 2012 لينخفض قليلا سنة 2013 ليبلغ 109,5 دولار للبرميل ، مقابل هذا الارتفاع في أسعار البترول والتحسين في احتياطات الصرف رافقة أيضا نمو في الكتلة النقدية، كون احتياطات الصرف الأجنبية تعد أهم مكونات مقابلات الكتلة النقدية فارتفاعها يحدث تغيرات هيكلية في مقابلات الكتلة النقدية ومنه تغيرات في حجم الكتلة النقدية المؤدية لتشكيل فوائض نقدية كبيرة، وتحسن الوضعية الاقتصادية وزيادة السيولة في الاقتصاد التي يتوجب التحكم فيها.

بداية من سنة 2014 بدأ التراجع في نسبة احتياطات الصرف الأجنبية لتسجل 178.93 مليار دولار، ليتواصل الانخفاض في نسبة الاحتياطات إلى 144,13 مليار دولار سنة 2015 ليتواصل ثم إلى 97,33 و 79,88 مليار دولار لسنتي 2017 و 2018 على التوالي ، و نرى بأن هذا الانخفاض متواصل حتى سنة 2019 بـ 62,8 مليار دولار وسنة 2020 بـ 48,2 مليار دولار ويعود هذا الانخفاض إلى الازمة البترولية العالمية لسنة 2014 التي أدت لانخفاض حاد في أسعار البترول أين بلغ سنة 2014 مبلغ

99,68 دولار للبرميل واصلت هذه الأسعار بالتدهور بحيث سجلت سنة 2015 بـ 52,79 دولار للبرميل ليسجل أدنى نسبة له سنة 2016 بـ 44,28 دولار للبرميل وكانت هذه النسب المتدنية لها آثار سلبية على الاقتصاد الجزائري كونه يعتمد على 98,2 % في مداخيله على العوائد المتأتية من تصدير البترول، وهذا الانخفاض انعكس سلبا على الناتج المحلي الإجمالي ومنه على إحتياطات الصرف المسجلة، ثم عادت هذه النسب للارتفاع من جديد بحيث سجلت في 2017 و 2018 على التوالي 54,05 و 71,27 دولار للبرميل وبقي يشهد تذبذبا أي سجل في نهاية 2019 بـ 64,4 دولار للبرميل أي تحسن طفيف في الوضعية الاقتصادية مقارنة بسنة 2016، ليعود ويسجل أدنى مستوى له سنة 2020 بـ 42 دولار للبرميل وهذا يعود سلبا على الاقتصاد الجزائري، وقلبت موازين من تسجيل سيولة هيكلية إلى تناقص في مستوى السيولة، ومنه على السلطة النقدية التغيير من أدواتها لمواجهة هذه التغيرات .

### الفرع الثالث: تطور أدوات السياسة النقدية خلال فترة 2000-2021.

من خلال تطرقنا لتطور أدوات السياسة النقدية سوف نعطينا لمحة على نوع السياسة النقدية المطبقة من قبل السلطة النقدية، فالسياسة النقدية المطبقة في الجزائر سياسة انكماشية تهدف لامتناع الفائض من السيولة غير المستغلة في القطاع المصرفي الناتجة عن تطور أسعار البترول والجدول التالي يوضح لنا تطور أدوات السياسة النقدية:

#### الجدول رقم 02: تطور أدوات السياسة النقدية خلال الفترة 2000-2020. (الوحدة %)

السنوات	أداة إعادة الخصم	الإحتياطي الإلزامي	استرجاع السيولة لـ 7 أيام	استرجاع السيولة لـ 3 أشهر	استرجاع السيولة لـ 6 أشهر	تسهيلات الودائع المغلة للفائدة
2000	7,5	2,5	-	-	-	-
2001	6,00	3,00	-	-	-	-
2002	6,00	4,25	2,75	-	-	-
2003	5,50	6,25	1,75	-	-	-
2004	4,00	6,50	0,75	-	-	-
2005	4,00	6,50	1,25	1,9	-	0,30
2006	4,00	6,50	1,25	2,00	-	0,30
2007	4,00	6,50	1,25	2,50	-	0,75
2008	4,00	8,00	1,25	2,00	-	0,75

0,30	-	1,25	0,75	8,00	4,00	2009
0,30	-	1,25	0,75	9,00	4,00	2010
0,30	-	1,25	0,75	9,00	4,00	2011
0,30	-	1,25	0,75	11,0	4,00	2012
0,30	1,5	1,25	0,75	12,0	4,00	2013
0,30	1,5	1,25	0,75	12,0	4,00	2014
0,30	1,5	1,25	0,75	12,0	4,00	2015
0,30	1,5	1,25	0,75	8,00	3,50	2016
-	-	-	-	4,00	3,75	2017
-	-	-	3,50	10,0	3,75	2018
-	-	-	3,50	10,0	3,75	2019
-	-	-	3,00	3,00	3,75	*2020

\* في سبتمبر 2020

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 52 الصادرة في مارس 2020، ص 19.

-النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 05 لسنة 2008، ص17.

-النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 17 لسنة 2012، ص 17.

- النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 49 لسنة 2020، ص 17.

**Banque d'Alger « situation semestrielle du marché monétaire » premier semestre 2021 ; premier semestre 2020 ; second semestre 2020.**

من خلال الجدول رقم 02 يتضح لنا تطور أدوات السياسة النقدية تماشيا مع الأوضاع الاقتصادية فنجدها أن منذ بداية سنة 2000 طبق بنك الجزائر سياسة انكماشية التي انعكست على معدل إعادة الخصم فعرف مرحلة الانخفاض المستمر والمتواصل نظر للتحكم في التضخم، وبداية من 2002 ظهر فائض في السيولة أين تراجع عمل هذه الأداة، فانخفض لجوء البنوك التجارية لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر من 170,5 مليار دينار سنة 2000 لينخفض إلى 102,9 مليار دينار في جوان 2001، وهذا ما أدى إلى انخفاض نمو الكتلة النقدية، وبالتالي السيولة الفائضة أدت إلى ارتفاع ودائع البنوك التجارية لدى بنك الجزائر من 611 مليار دينار في 2003 إلى 673 مليار دينار في 2004 لتواصل الإرتفاع إلى غاية سنة 2009 فقدرت بـ 1849,8 مليار دينار.

مرت أداة إعادة الخصم بمرحلة الاستقرار من سنة 2004 إلى غاية 2016 بمعدل 4 % بعدما كان في الثلاثي الأول من سنة 2004 قدر بـ 4,50 %، لينخفض إلى 3,5 % منذ نهاية 2016 ليثبت عند هذا المستوى فنقول أن أداة إعادة الخصم همشت ولم تكن فعالة، بسبب السيولة الفائضة في الاقتصاد وعدم لجوء البنوك التجارية لإعادة التمويل لدى البنك المركزي، ثم نجد أنه من شهر أكتوبر 2016 وإلى غاية أبريل 2017 رفع من نسبة معدل إعادة الخصم إلى 3,75 %، كمحاولة لامتناس السيولة وتخفيض معدلات الفائدة.

أما بالنسبة لأداة الاحتياطي الإلزامي فهي بداية من سنة 2001 أين دخلت حيز التنفيذ الفعلي وتم رفعها إلى 3% سنة 2001 بعدما كانت 2,5% سنة 2000، وهذا يعود إلى ارتفاع سيولة البنوك التي ارتفعت كثيرا مما جعل بنك الجزائر يهتم بتغيير هذه الأداة تماشيا مع رغبته في امتناس السيولة وذلك من خلال إصدار تعليمات تتعلق بأداة الاحتياطي الإلزامي<sup>14</sup>، ليتم رفع من نسبة أداة الاحتياطي الإلزامي إلى 4.25% سنة 2002 بسبب السيولة التي كانت ذات الاتجاه التصاعدي، ليواصل بنك الجزائر في رفع من معدل الاحتياطي إلى 6,25% سنة 2003 واستقر عند 6,5 منذ سنة 2004 لغاية سنة 2007، ليتم من جديد الرفع من نسبة الاحتياطي الإلزامي إلى 8 % لسنتي 2008 و 2009 ، و تم رفع هذه النسبة إلى 9% لسنة 2010 و 2011 و بعدها إلى 11% سنة 2012 ، ليرتفع من جديد إلى 12% من 2013 إلى غاية 2015 ، و بداية من 2016 تم تراجع في معدل الاحتياطي الإلزامي إلى 8% ويعود ذلك لتراجع في نسب السيولة لدى البنوك التجارية بسبب تراجع أسعار المحروقات فقام بنك الجزائر بخفض من نسبة هذه الأداة، ليواصل الانخفاض سنة 2017 إلى 4%، وبداية من 2018 تم الرفع من جديد من معدل الاحتياطي الإلزامي إلى 10% واستقر عند هذه النسبة سنة 2019 ويعود هذا إلى عودة ارتفاع في السيولة البنوك التجارية التي سببها ارتفاع طفيف في أسعار المحروقات، وبسبب الأوضاع الاقتصادية السائدة في سنة 2020 وأثار الأزمة الصحية covid19 على الاقتصاد قام بنك الجزائر بالعمل على مجابتهتها من خلال أدواته النقدية فتم تخفيض أداة الاحتياطي الإلزامي إلى 3% في مارس 2020.

<sup>14</sup> - من تلخيص الباحثة بالاطلاعلى: - التعليم رقم 01-06 المؤرخة في 06 ديسمبر 2001.

- التعليم رقم 07-13 في 24 ديسمبر 2004.

- التعليم رقم 09-03 الصادرة في 25 فيفري 2009.

- التعليم رقم 01-12 المؤرخة في 29 أبريل 2012.

- التعليم رقم 02-2013 الصادرة في 23 أبريل 2013.

أما بالنسبة لأداة استرجاع السيولة لمدة 7 أيام واسترجاع السيولة لـ 3 أشهر تعد الأداة الفعالة التي يعتمد عليها بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية وامتصاص السيولة الفائضة، في مارس 2009 قام بنك الجزائر بتخفيض معدلات الفائدة على إسترجاعات السيولة لمدة 7 أيام إلى 0,75 بعدما كانت 1,25%، وبقيت ثابتة لغاية سنة 2016 وتوقف العمل بها سنة 2017، وبسبب ظهور فائض سيولة بداية من سنة 2018 أدرجة من جديد بمعدل 3,5% لتواصل العمل بنفس المعدل سنة 2019، ومن جديد تم التوقف عن العمل بها في سنة 2020 وبسبب نقص السيولة المصرفية بسبب الأوضاع الاقتصادية الخاصة، فيما يخص أداة استرجاع السيولة لـ 3 أشهر فتم تخفيضها في سنة 2009 إلى 1,25% بعدما كانت 2% لتواصل العمل بهذا المعدل لمدة 7 سنوات ليم التوقف عن العمل بها نهائيا سنة 2016، وابتداء من جانفي 2013 تم إضافة أداة جديدة لاسترجاع السيولة لمدة 6 أشهر، بمعدل 1,5% لغاية سنة 2016، وقد سمح استعمال هذه الأداة باسترجاع جزء مهم من السيولة، وقد تم التوقف عن العمل بها في ديسمبر 2016، بسبب انخفاض السيولة المحلية الراجع إلى انخفاض أسعار البترول التي كانت سببا في انخفاض صافي الأصول الخارجية.

وتزامنا مع هذا الوضع السائد والتوقف عن استعمال أدوات استرجاع السيولة في سنة 2017 تم ادراج أدوات جديدة لضخ السيولة في الاقتصاد لـ 7 أيام بنسبة 3,50% لتتراجع إلى 3,00% سنة 2020 وأيضا استعانة بنك الجزائر بأداة السوق المفتوحة لـ 3 أشهر ولـ 6 أشهر ولـ 12 شهر بنسبة 3,50% ففي سنة 2017 فقط.

بالنسبة لأداة تسهيلات الودائع المغلة للفائدة تميز بالثبات بـ 0,30% طوال فترة تطبيقه، إلا في سنتي 2007 و2008 الذي ارتفع إلى 0,75%، من سنة 2005 وإلى غاية سنة 2008 كانت هذه الأداة نشطة في امتصاص فائض السيولة رغم من أن معدلات الفائدة كانت منخفضة، بحيث في هذه الفترة ارتفع معدل النمو السنوي لحجم الودائع المغلة للفائدة، وبعد هذه الفترة فقدت أداة تسهيلات الودائع المغلة للفائدة نشاطها، بحيث انخفض معدل نمو الودائع المغلة للفائدة إلى (-27%) لسنة 2009 ثم إلى (-29,8%) سنة 2012 وإلى (-18,31%) سنة 2015. أدى الانخفاض في فائض السيولة بداية من سنة 2015 واستمراره إلى 2016 إلى التوقف عن العمل بهذه الأداة والتوجه نحو أدوات السياسة النقدية الأخرى التي تعمل على ضخ السيولة وهذا بسبب التراجع المسجل في أسعار المحروقات التي أدت إلى تراجع في نسبة الاحتياطات الخارجية والتي انعكست بدورها على السيولة وكانت سببا في انخفاضها.

**المطلب الثاني: أثر السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي خلال الفترة 2000-**

**2020.**

إن الاستقرار النقدي يعد من الأهداف النهائية التي تبحث السلطة النقدية على تحقيقها من خلال للاستقرار الداخلي والخارجي على حد سواء، ولمعرفة معامل الاستقرار النقدي رياضيا فهو يعتمد في حسابه على تطورات الكتلة النقدية وتطورات في إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي.

### الفرع الأول: تبيان الاستقرار النقدي في الجزائر بإتباع النموذج الرياضي خلال الفترة 2000-2020.

لمعرفة معامل الاستقرار النقدي يجب معرفة للتطورات الحاصلة في الناتج الداخلي الخام، كونه يعتمد في حسابه على معدل النمو في إجمالي الناتج الداخلي ومعدل النمو في الكتلة النقدية، بالإضافة إلى التعرف على أثر مساهمة السياسة النقدية في تحقيقه تزامنا وتحقيق معدلات تضخم منخفضة، وسوف نوضح ذلك من خلال الجدول التالي:

#### الجدول رقم 03: تطور معامل الاستقرار النقدي ومحدداته خلال الفترة 2000-2020.

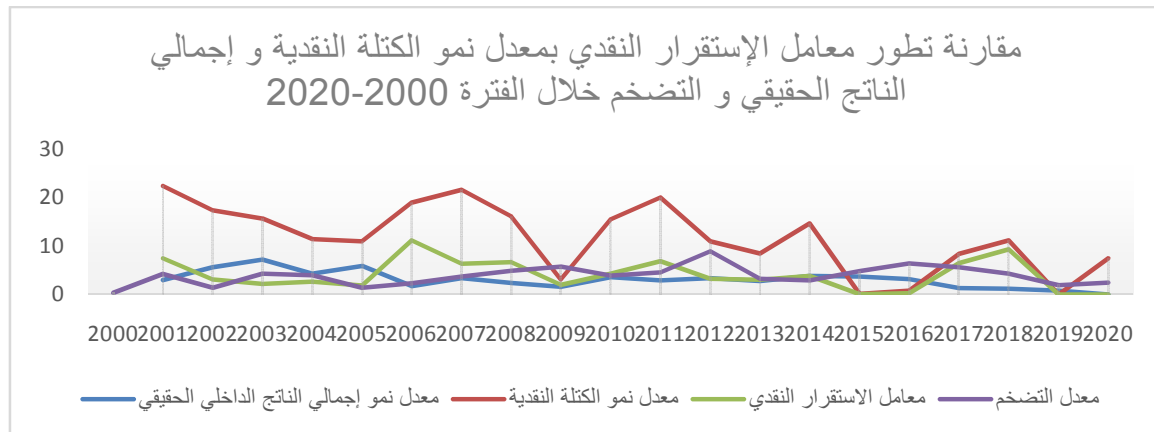
السنوات	إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي RGDP مليار دولار	معدل نمو إجمالي الناتج (1) $\Delta$ RGDP	الكتلة النقدية M2	معدل نمو الكتلة النقدية (2) $\Delta$ M2	معامل الاستقرار النقدي 2/1=(3)B	معدل التضخم INF
2000	10440	-	2022,53	-	-	0,34
2001	10750	3	2473,51	22,3	7,43	4,23
2002	11350	5,6	2901,53	17,3	3,08	1,42
2003	12170	7,2	3354,44	15,6	2,16	4,27
2004	12690	4,3	3738,03	11,4	2,65	3,96
2005	13440	5,9	4146,9	10,9	1,84	1,38
2006	13670	1,7	4933,7	18,9	11,11	2,31
2007	14130	3,4	5994,6	21,5	6,32	3,68
2008	14470	2,4	6955,9	16,03	6,67	4,86
2009	14710	1,6	7173,1	3,12	1,95	5,74
2010	15230	3,6	8280,74	15,44	4,28	3,91
2011	15680	2,9	9929,18	19,90	6,86	4,52
2012	16210	3,4	11013,3	10,9	3,2	8,89

3,25	3	8,42	11941,5	2,8	16660	2013
2,92	3,84	14,61	13686,7	3,8	17380	2014
4,78	0,035	0,13	13704,5	3,7	17940	2015
6,4	0,25	0,81	13816,3	3,2	18510	2016
5,59	6,44	8,38	14974,6	1,3	18750	2017
4,27	9,24	11,09	16636,7	1,2	18980	2018
1,95	-0,93	-0,75	16510,7	0,8	19130	
2,42	-1,46	7,44	17740	-5,01	18170	2020

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FM.LBL.BMNY.ZG?locations=DZ> الدولي

الشكل رقم 01: مقارنة تطور معامل الاستقرار النقدي بمعدل نمو الكتلة النقدية وإجمالي الناتج الحقيقي والتضخم خلال الفترة 2000-2020



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 03.

من خلال الجدول والشكل المرفق به يتضح أمامنا أنه تم تسجيل حالة عدم الاستقرار النقدي من سنة 2001 ولغاية سنة 2004 ولكن بهامش قليل هذا ما يعكس أن الضغوط التضخمية ليست كبيرة، وفي سنة 2005 سجلنا قيمة معامل الاستقرار النقدي قريبة من الواحد أي  $B = 1,84$  أي نحن في حالة من الاستقرار النقدي، وهذا يدل على تسجيل ارتفاع في نمو إجمالي الناتج الحقيقي بسبب ارتفاع أسعار البترول ومنه ارتفاع في إحتياجات الصرف الأجنبية مما أدى لتوفر سيولة في الاقتصاد وبالتالي ارتفاع في الكتلة النقدية، وقد تم



هذا الاستقرار من خلال محاولة أدوات السياسة النقدية التحكم في الكتلة النقدية المرتفعة و التي ليس لها مقبل حقيقي في إجمالي الناتج وهذا من خلال القيام بالرفع من أداة الاحتياطي الإلزامي لجلب جزء من السيولة المصرفية بالإضافة إلى تطبيق أدوات امتصاص السيولة وأيضاً ادراج أداة تسهيلة الودائع المغلة للفائدة بداية من 2005 التي كان لها دور مهم في امتصاص السيولة خارج القطاع المصرفي ومنه تسجيل تراجع في نسبة نمو الكتلة النقدية إلى 10,9% بعدما كانت 11,4% سنة 2004، تواصل تسجيل حالة عدم الاستقرار النقدي لغاية سنة 2009 أين سجلنا نوعاً من الاستقرار النقدي بـ  $B=1,95$  وهذا يعود لما تسببت به الأزمة المالية لسنة 2008 من انخفاض في أسعار البترول التي انعكست على إحتياطات الصرف فأدت لانخفاضها، وبالتالي تسجيل تراجع في نمو الكتلة النقدية إلى 3,12%، بحيث أصبحت تتقارب مع معدل نمو إجمالي الناتج الداخلي الخام الحقيقي الذي بلغ 1,60%، وقد تميزت هاته الفترة بانخفاض في معدل التضخم من جهة بسبب التعديلات الهيكلية التي قامت بها الدولة بالإضافة إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية ومن جهة أخرى بسبب أدوات السياسة النقدية الغير مباشرة التي تم استحداثها بداية من 2002، بالإضافة إلى إدراج أداة جديدة وهي استرجاع السيولة لـ 7 أيام و لـ 3 أشهر بداية من سنة 2005 والتي كان لها دور في امتصاص السيولة الفائضة وبالتالي المساهمة في التحكم في نمو الكتلة النقدية.

كذلك في الفترة الممتدة من 2010 وإلى غاية 2014 قد سجلنا حالة من عدم الاستقرار النقدي بمعدلات تتراوح ما بين  $[3-7]$   $B=1$ ، ومعدلات نمو الكتلة النقدية تفوق بكثير معدلات نمو إجمالي الناتج الداخلي الخام الحقيقي، ورغم أنه كان هناك تطبيق لأدوات السياسة النقدية كالرفع من الاحتياطي الإلزامي ليبلغ 12% سنة 2014 و الأدوات المطبقة لامتصاص السيولة إلا أنها لم تكن فعالة في التحكم في المعروض النقدي الذي سجل نمو جد مرتفع خاصة سنة 2011 بـ 19,90% والذي ليس له مقابل حقيقي وبالتالي لم تستطع هذه الأدوات المساهمة في تحقيق الاستقرار النقدي. تميزت سنتي 2015 و 2016 بحالة استقرار نقدياً بلغ معامل الاستقرار النقدي  $B=0,035$  و  $B=0,25$  على التوالي، وهي قيم قريبة جداً من الواحد، وفي هاته الفترة نجد أن نمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي يفوق نسبة نمو الكتلة النقدية التي بلغت 0,13 لسنة 2015 و 0,81% لسنة 2016، وهذا يعود للأزمة البترولية لسنة 2014، التي أدت إلى تسجيل تراجع في إحتياطات الصرف الأجنبية من 179 مليار دولار في سنة 2014 إلى 153,9 مليار دولار سنة 2015، وبالتالي كان لزاماً على بنك الجزائر بالتدخل من خلال أدوات السياسة النقدية لمواجهة هذه الاختلالات فقام بعادة إدراج أداة إعادة الخصم للعمل بعد تثبيتها عند 4% لتخفيض إلى 3,50% و هذا من أجل إعادة لجوء البنوك التجارية إليه للحصول على السيولة وكذا التخفيض من الاحتياطي الإلزامي إلى 8% سنة 2016 وهذا من أجل تزويد القطاع المصرفي بالسيولة، أما أدوات استرجاع السيولة فقد تم التوقف

عن استخدامها منذ سنة 2016، وكل هذه الإجراءات ساهمة في تخفيض الكتلة النقدية ومنه نقول أن مساهمة أدوات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي قد تميزت بالفعالية، ولكن رغم تسجيل استقرار نقدي في الاقتصاد إلا أننا سجلنا ارتفاعاً في معدلات التضخم ليبلغ 4,8 % لسنة 2015 و 6,4 % لسنة 2016، وقد عاد هذا الارتفاع حسب ما جاء في التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2016، بأن هذه الارتفاعات في التضخم ليس لها علاقة بالتضخم المستورد وإنما تعود لسوء تنظيم الأسواق التنافسية مما يفسر وجود بعض الحالات المهيمنة.

ليعود ويسجل الاقتصاد حالة عدم الاستقرار النقدي سنتي 2017 و 2018 بـ  $B=6,44$  و  $B=9,24$  على التوالي، كون أننا سجلنا نمو في الكتلة النقدية يفوق النمو في إجمالي الناتج الداخلي الخام الحقيقي، وبالتالي قيام بنك الجزائر بالتغيير نحو سياسة توسعية الغرض منها تزويد الاقتصاد بالسيولة من خلال التخفيض من الاحتياطي الإلزامي إلى 4% و إدراج أداة التيسير الكمي منذ سنة 2017 التي تعمل على ضخ السيولة في الاقتصاد وهذا ما ساهم في دعم نمو الكتلة النقدية، أما سنة 2019 فقد سجلنا معامل استقرار نقدي سالب قدر بـ  $B=-0,93$  ولكن قريب من الواحد أي حالة من الاستقرار النقدي، التي تصاحبها حالة من الانكماش في الاقتصاد وكذلك بالنسبة لسنة 2020 أين سجل معامل الاستقرار النقدي قيمة سالبة قدرت بـ  $B=-1,46$  فبدأت بالابتعاد عن الواحد، مما يعني دخول الاقتصاد في حالة من الركود ولما نسقطه على الواقع نجد أنه بداية من 2020 تم تسجيل تراجع كبير في النشاط الاقتصادي بسبب الجائحة الصحية covid 19 التي أدت لغلاق العديد من المؤسسات وتسريح عدد كبير من العمال وبالتالي ارتفاع من نسب البطالة، وكذلك تسجيلات عجوزات في كل من ميزان المدفوعات والموازنة العامة، هنا نكون أمام فكرة أن السياسة النقدية بأدواتها الغير مباشرة لم تستطع تحقيق الاستقرار النقدي على المدى المتوسط والبعيد كون الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي فأى هزة تحدث في السوق العالمي للبتروول تتعكس سلبي على الاقتصاد وتحدث عدة اختلالات.

### الخاتمة:

يعد الاستقرار النقدي من أهم الأهداف التي يجب على السلطة النقدية تحقيقه، كونه يتميز بأهمية كبيرة في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي كونه مرتبط بالمؤشرات الكلية، لذا وبغرض تحقيقه تعتمد السلطة النقدية على أدوات السياسة النقدية للتحكم في الكتلة النقدية وكبح جماح التضخم والمساهمة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي، فمن خلال هذه الدراسة توصلنا لمجموعة من النتائج والتوصيات نسردها كالتالي:

### النتائج:

- يعرف الاقتصاد الجزائري بأنه اقتصاد ريعي فالارتفاع المسجل في أسعار المحروقات في الفترة 2000-2013 إلى تراكم في إحتياطات الصرف الأجنبية وبالتالي ارتفاع في الكتلة النقدية وظهور فائض سيولة هيكلية منذ سنة 2002.
- تميزت أدوات السياسة النقدية والمتمثلة في أداة استرجاع السيولة وأداة تسهيلة الودائع المغلة للفائدة وأداة الإحتياطي الإلزامي بالفعالية والنشاط في امتصاصها للسيولة الفائضة خلال الفترة 2000-2013.
- كان الهدف الأكبر والدائم للسياسة النقدية هو سعيها نحو تحقيق الاستقرار في الأسعار مهمشة بذلك الأهداف النهائية الأخرى، وبالتالي نجدها أنها ليس لها دخل في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ولا تستطيع تحقيق استقرار نقدي.
- إن لأدوات السياسة النقدية دورا كبيرا في تخفيض معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار في الأسعار من خلال التحكم في الكتلة النقدية من خلال أداة إعادة الخصم وأداة الإحتياطي الإلزامي.
- لم يكن هناك مقابل حقيقي للنمو المتواصل للكتلة النقدية، أي أنه كانت هناك إصدارات نقدية من قبل بنك الجزائر، دون مقابل في إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي أي في القطاع الإنتاجي.
- ساهمت السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي من خلال التحكم في التضخم ولكن لفترات دون سواها.

### التوصيات:

- العمل على تشجيع المشاريع الاستثمارية باختلاف أحجامها من أجل خلق ديناميكية إنتاجية محلية تعمل على تشجيع الصادرات من دون قطاع المحروقات وهذا ما يؤدي لانخفاض الواردات وبالتالي تحسن ميزان المدفوعات وارتفاع قيمة الدينار الجزائري وبالتالي تحقيق استقرارا نقدي فعلي.
- ترشيد الإنفاق الحكومي وهذا للحد من الضغوط التضخمية وكذا التحكم في الكتلة النقدية.
- يجب تجنب الاعتماد على الإيرادات البترولية في تكوين إحتياطات الصرف الأجنبية وهذا بسبب تذبذبها بين الإرتفاع والانخفاض كما يجب تنويع مصادر هذه الإيرادات.
- محاولة تطوير التعاملات على مستوى السوق النقدي وهذا بغية زيادة فعالية أدوات السياسة النقدية كأداة السوق المفتوحة ومعدل إعادة الخصم اللذان يؤثران مباشرة على المعروض النقدي.

### قائمة المصادر والمراجع:

#### أولا: النصوص القانونية

- 1- التعليم رقم 01-06 المؤرخة في 06 ديسمبر 2001.

2- التعليم 07-13 في 24 ديسمبر 2004.

3- التعليم 09-03 الصادرة في 25 فيفري 2009.

4- التعليم رقم 01-12 المؤرخة في 29 أبريل 2012.

5- التعليم رقم 02-2013 الصادرة في 23 أبريل 2013.

#### ثانيا: الكتب

- عبد المطلب عبد الحميد، "السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي"، طبعة رقم 1، الدار الجامعية 2013.

#### ثالثا: المقالات

- بلوافي محمد، " السياسة النقدية في الجزائر "، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تامنغيست الجزائر، العدد 2 سنة 2012.

- بوشنب موسى، "فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية 2000-2013"، مجلة معارف، جامعة البويرة الجزائر، المجلد 9 العدد 19 ديسمبر 2015.

- حلومي حكيم، حلومي ليلى، "تقييم السياسة المالية والسياسة النقدية في الجزائر قبل وبعد الأزمة البترولية خلال الفترة 2001-2017"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة خنشلة الجزائر، العدد 4، ديسمبر 2018.

- ذهب علي، "آليات انتقال أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي"، مجلة البحوث والدراسات، جامعة الوادي الجزائر، العدد 24، 2017.

- رسول حميد، "الاتجاهات الحديثة لسياسة النقدية في الجزائر"، مجلة معارف، جامعة البويرة الجزائر، المجلد 11 العدد 21 سنة 2016.

- زيرار سمية، موساوي محمد، "مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر في تحقيق الاستقرار النقدي خلال الفترة 1970-2009 -دراسة قياسية-"، مجلة جديد الاقتصاد، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الوطنيين الجزائر، العدد 8، ديسمبر 2013.

- شلغوم عميروش، "فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 جوان"، دراسة تحليلية، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار الجزائر، المجلد 3 العدد 1، مارس 2017.

- شليل عبد اللطيف وبن عزة إكرام، "تقييم أدوات السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو دراسة تحليلية للفترة 1990-2017"، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار الجزائر، المجلد 4، العدد 2 سنة 2018.

- عقون عبد السلام، 'دراسة قياسية لمساهمة أدوات السياسة النقدية في تكرار الأزمات المالية في الأنظمة الاقتصادية'، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة الجزائر، المجلد 11 العدد 1 سنة 2018.

- مختاري عادل، بن البار أمحمد، 'الأثار الاقتصادية للسياسة النقدية على الاستقرار النقدي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1990-2019'، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أحمد دراية أدرار الجزائر، المجلد 09، العدد 02، جوان 2021.

- موساوي سليم، 'أثر التمويل عن طريق الائتمان المصرفي على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2013'، مجلة معارف قسم علوم اقتصادية، جامعة البويرة الجزائر، السنة العاشرة، العدد 19، ديسمبر 2015.

رابعاً: المواقع الإلكترونية.

- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 05 الصادرة سنة 2008 ورقم 17 لسنة 2012 ورقم 52 الصادرة في مارس 2020، يوم 2021/12/29. من موقع <https://www.bank-of-algeria.dz>  
19 - قاعدة بيانات البنك الدوليوم  
2022/01/02.

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FM.LBL.BMNY.ZG?locations=DZ>

خامساً: مراجع باللغة الأجنبية.

20- Banque d'Alger «situation semestrielle du marché monétaire» premier semestre 2021 ; premier semestre 2020 ; second semestre 2020. <https://www.bank-of-algeria.dz> 2022/01/02 يوم

21- rapports annuels de la banque d'algerie sur «Évolution économique et monétaire en Algérie» rapports 2003, 2008 et 2013, 2015 et 2016, 2018. <https://www.bank-of-algeria.dz> 2022/01/02 يوم